

# اسم الفاعل في التراكيب العربية

أطروحة مقدمة إلى

مجلس كلية الآداب في الجامعة المستنصرية وهي جزء من  
متطلبات نيل شهادة دكتوراه فلسفة في اللغة العربية وآدابها ( نحو )

من الطالب

صباح دعير صيني الغانمي

بإشراف

أ.د لطيفة عبد الرسول عبد علي

أيلول  
2013م

ذو القعدة  
١٤٣٥هـ

إنّ هذا البحث في اسم الفاعل، ووظيفته في التراكيب العربية، قد جعلتها في مقدمة وتمهيد وثلاثة فصول، تناولته بما أعتقد أنه لم يتناوله بهذه الطريقة أحد غيري، حيث جعلت الوقوف على ماهيته وحقيقته- من جهة عناصره الأساسية وأجزائه الخارجية- منطلقاً في تحديد هويته في التراكيب، على أية صيغة ورد، وكان ذلك يتطلب منّي الإثبات، فقدّمت مقدمةً كشفت فيها عن طريقة تناول البحوث في الدراسات اللغوية، قديماً وحديثاً، وأن دراستي استثمار لما أثر عن العلماء في مختلف فنون العربية، ودعاني ذلك إلى أن أركز على الخلط الواقع عند المتأخرين، وأعزو ذلك إلى عدم الاطلاع على مصطلحات بعض العلوم، التي كان القدماء يتداولونها فيما بينهم، من دون أن يحدث عندهم ذلك خطأً، كما حدث عند المتأخرين، ولا سيما في الدراسات المعاصرة .

ثمّ مهّدت بذكر المنهج الذي اعتمده القدماء في بحوثهم، وأنهم مع الاختلاف الشديد فيما بينهم، لم يتجاوزوا أصول البحث العلمي، والقواعد التي يستند عليها الجميع، حتى لا يكون للهوى، والخيالات الواهية مجال في إدارة دفعة تلك البحوث، وعرضت نماذج للخلاف بين القدماء أنفسهم، ونماذج لخلاف المتأخرين معهم، ونماذج لخلاف المتأخرين فيما بينهم، كل ذلك لأدلل على ذلك الخلط، وبذلك أخلص إلى ما سوف أعرضه من منهجية في بحثي هذا، ولأجل أن تتضح نظرة من ينظر في رسالتي هذه، لعلي أفيد منه.

وجعلت جهدي متركزاً على الكشف عن ماهية اسم الفاعل على نحو ما يوجب الوقوف على حقيقته تحديداً في أي تركيب وقع فيه، ويوجب كيفية التعامل معه عند استعماله، وبيان القيمة للتعبير به عن المقاصد للمتكلمين، ولهذا أوجب ذلك عليّ أن أتدرج في البحث على ثلاث مراحل، كل مرحلة تشكل فصلاً على حدة .

فبحثت في الفصل الأول عن المميز الجوهرى له، وبيّنت مرادى من هذا المصطلح، وهو العنصر الأساس، الذى تدور عليه وجوداً وعدمًا ماهية اسم الفاعل، وهو كالفصل بالقياس إلى النوع، ولكن لم أعبر عنه بالفصل، لما ذكرت من إننى انتهجت فى بيان ذلك، منهج ابن سينا فى النجاة، من التعريف بالأجزاء الخارجية، وبيّنت أن ذلك أنسب بمباحث اللغة، ولم أتعرض إلى ذكر جنس له، لأنه ليس من الحقائق التكوينية المتأصلة فى الخارج .

وتطلب ذلك منى أن أركز على بعض النقاط المهمة :

**منها-** إنه كلمة اصطلح عليها باسم الفاعل، وليس كلمة جاءت على وزن فاعل، أو مُفْعِل؛ لأنه سوف يشتهب حينئذٍ مع الصفة المشبّهة، لو جاءت على وزن فاعل، كـ (طاهر، وطامث) ونحوهما، فشمّل ذلك ما جاءت الكلمة فيه على وزن فَعْل، كـ (شيخ) فإنّه اسم فاعل .

ولهذا تناولت هذه الكلمة على أنها قد تأتي إما لقباً، أو علماً، واستبعدت فيه أمر الكنية .

**ومنها-** أن ذلك تطلب منى أن أتأوله بماله من الاسمية، وكان يقضى ذلك بأن أفـرق بين الاسمية والوصفية .

ثم تناولت الاسمية من جهة أنها سمة الجمود، والوصفية سمة الاشتقاق، فوصلت إلى حل هذه المعضلة، وأن اسم الفاعل من المشتقات .

وقد أثار ذلك أمامى مشكلة الجمود والاشتقاق، ففرقتُ بين الجامد والمشتق، وقد أثّرت فى كتب الأصوليين عدة أبحاث، فإن هناك ما يصطلح عليه بالمشتق النحوي، والمشتق الأصولي، والثاني قد ينخرط فى سلكه بعض الجوامد، إلى أن وصلتُ فيما ذكرته من

أبحاث، إلى أن الفرق الصحيح بين الجامد والمشتق، هو أنه ما كان مدلوله معنًى حديثاً، بمعنى أنه يتضمن حركة الخروج من العدم إلى الوجود، وهو المعبر عنه بالمعنى المصدرى فهو مشتق، وبخلافه الجامد .

ولما كان ذلك كله راجعاً إلى المادة والهيئة، فتارةً يلحظان بما هما مسكوكان سكاً كـ (رجل)، وأخرى يلحظان بحال امتياز وضع للمادة، ووضع آخر للهيئة، فبحثُ في مفاد المادة، ومفاد الهيئة، كلٍ ببحث مستقل عن الآخر، لكثرة ما ذكر من بحوث فيهما، واستخلصت ما يرتبط ببحثي عن اسم الفاعل، بما هو مشتق من المشتقات .

وخلصت إلى أن المادة هي عبارة عن تلك الحروف المقطعة، التي تتواجد في جميع المشتقات، واستطردتُ في ذكر أنها الأصل في الاشتقاق، أو أن الأصل هو المصدر، وبيّنتُ أنه المصدر، ثم ذكرت مفاد المادة، وهو ذلك المعنى الخالي من كل قيد، والمعبر عنه بأنه المعنى المأخوذ من حيث هو .

وليس ذلك المعنى متحداً في جميع المشتقات، بل إن عروض الهيئة على المادة يوجب حدوث كلمة أخرى، تتمتع تلك الكلمة بما لها من مادة وهيئة، بوضع مستقل في اللغة، ولها معنى محدود، ولهذا اختلفت معاني المفردات بحسب اختلاف المصدر الذي أخذت منه الكلمة والهيئة التي صيغت بها، وهذا من النتائج التي توصلتُ إليها من خلال البحوث، وقد سخرتها في خدمة بحثي عن اسم الفاعل أيضاً، بل ما كان من وسيلة لي توصلتُ إلى مطلوبي، إلا أن أركز على تلك النتائج .

ثمّ تبيّنتُ بالبحث عن الهيئة، وهي قد تكون هيئة مركب برمته، وقد تكون تلك الكيفية العارضة على المادة، والتي بانضمامها مع المادة

تتشكل الكلمة في اللغة العربية، وتلفظ معها، ولكن لأن مبنى كلماتهم على أن للهيئة وضعا، بحثت عن وضعها، وبحسب كلماتهم هي موضوعة للنسبة، وهذه تختلف، فقد تكون النسبة بين الفاعل ومفاد المادة، وقد تكون بين الموضوع والمحمول، أو المبتدأ والخبر، أو الفعل والفاعل، فبرز ما يصطلح عليه بالنسبة التامة، والنسبة الناقصة، الأولى مفاد المركب التام، والثانية مفاد المشتق، فبحثت في الفصل الأول دلالة الهيئة على النسبة في المشتق على ثلاثة أصعدة: (صعيد المفهوم، وصعيد المصداق العام، وصعيد المصداق الخاص)، وركزت في الجهة الثانية، في الفصل الأول على معنى الدلالة على النسبة في المفرد الذي ليس بفعل، كل ذلك لئلا أكون بعيداً عن اسم الفاعل .

ثم إن للهيئة عند بعض الباحثين دلالة على الزمان، وأبرز ذلك ما قيل بدلالاتها على الزمان في الفعل، وقد اختلف في أنها بالتضمن، أو بالالتزام، ولا بد أن تكون الدلالة وضعية لا عقلية، وقد اختلف على جماعة، وجعلوا الدلالة الالتزامية عقلية، وأثبت أن الدلالة العقلية بالالتزام تثبت حتى في مثل الأعلام الشخصية، فإن مثل زيد يكون من الزمانيات، فإنه لا بد من أن يكون متقيداً بالزمان بحسب ذاته وأفعاله، ولكن أين هذا من المترفعات عن الزمان كالملائكة، ورب الجلالة سبحانه وتعالى، بل الزمان نفسه، فيما إذا نسب إليهم بعض الأفعال، ك (مضى الزمان، وخلق الله، ونزل جبرائيل) .

وأثبت أن الدلالة التي وقع الكلام فيها للهيئة، هي وضعية وليست عقلية وهي التزامية في الفعل .

وبما أن للزمان تصرماً، فقد ربط بعضهم دلالاته على التجدد والحدوث، بحديث الاقتران بالزمان، ففرقت بين التجدد والحدوث في اسم الفاعل، وكذلك في الفعل، وكذلك في الجملة الفعلية، في

الفصل الثاني، ولم يكن بالإمكان الكشف عن ذلك إلا بالبحث عن الزمان، وقد تناولته على غير الوجه الذي تناوله النحويون المحدثون، وجعلوا منه زمناً صرفياً، ونحويّاً، وفلسفياً، وما ذلك إلا لما أعوزتهم الصناعة، ولم يكن لهم اطلاع واسع على مثل تلك العلوم، ولهذا حاولت أن أكشف عن منشأ القول بالدلالة على الزمان، ثم طرحتُ شبهة ربط الدلالة على الزمان باسم الفاعل ومن ثم شبهة فعلية اسم الفاعل .

وخلصت من ذلك كله، إلى أنه لا دلالة للهيئة على الزمان في اسم الفاعل، وأن لها دلالة على الزمان في الفعل، وأن ذلك متأتٍ من جهة الصيغة، وأن اسم الفاعل ليس بفعل أصلاً، ولم أجعله قسماً للفعل والاسم، بل هو يبقى في زمرة الأسماء .

ثم ركزتُ في المبحث الرابع، من الفصل الأول، على دلالة اسم الفاعل على التجدد والحدوث، وفصلتُ بينه وبين الصفة المشبّهة، وخلصتُ إلى النتيجة في أن المميز الجوهرى، والعنصر الذي تدور عليه تسمية اسم الفاعل بهذا الاسم، هو الدلالة على التجدد والحدوث، وفقدانه يوجب فقدان هذه التسمية .

وفي الفصل الثاني:

بيّنتُ مقصودي من المعنى الوظيفي لاسم الفاعل، وأنه ما ينتج من ازدواج الوظائف الصرفية، والنحوية من خلال أساليب نظم الكلام، وهذا هو الظرف الذي يظهر فيه أثر اسم الفاعل، بحسب ما له من مميز جوهرى .

وتطلب ذلك منى كمرحلة ثانية من البحث لذكر ما يترتب من الآثار على هذا المميز الجوهرى، في مقابل غيره من المشتقات، كالصفة المشبّهة، وأفعال التفضيل، واسم المفعول، وغير ذلك، ولهذا

تعرضت لبيان بعض ما للصفة المشبّهة، وأفعل التفضيل من معانٍ،  
لأتمكن من خلال ذلك من إبراز اسم الفاعل وتحديد هويته .  
ولما كان المميز الجوهرى له عندي، هو الدلالة على التجدد  
والحدوث، تطلب ذلك منّي بيان الفرق بين التجدد والحدوث الذي  
في الفعل، والذي في الجملة الفعلية، فجعلتُ المبحث الأول، في بيان  
المراد من النسبة الناقصة، والتامة، وخرجتُ بنتيجة أنه لا وجود  
إلى ما يصطلح عليه بالنسبة الناقصة، بل إنّ ما قيل بها في الإضافة  
هو في الواقع معنى حرفي، والمعنى الحرفي في مقابل المعنى  
النسبي، وفي مقابل المعنى الاسمي .

وفي المبحث الثاني من الفصل الثاني، بعد ما أثبتُ اختلاف وضع  
اسم الفاعل، ووضع هيئة الجملة الخبرية الفعلية، ذكرتُ أثر ذلك في  
بيان المعاني الوظيفية لاسم الفاعل، وهكذا صنعتُ في الصفة  
المشبّهة، والاختلاف بينها، وبين وضع هيئة الجملة الخبرية  
الاسمية، ليمرّز الفرق بوضوح بين الصفة المشبّهة واسم الفاعل،  
وذكرتُ بعض الأمثلة، وهي تراكيب من اللغة العربية .

ثم بحثتُ في الموجب لهذا الأثر، وذكرت ما للمعاني الوظيفية لاسم  
الفاعل من ارتباط بعمل المشتقات؛ لأن اسم الفاعل إذا وضع في  
جملة مفيدة، لا بد من أن يكون له أثر، فقد يكون عاملاً، وقد لا  
يكون، وهكذا الحال في الصفة المشبّهة .

فلهذا برزت الحاجة إلى تحديد هوية المشتق، من إته اسم فاعل، أو  
صفة مشبّهة، وذكرت الطرق التي يتحدد بها نوع المشتق الوارد في  
الكلام، فبعض منها يرجع إلى علم الصرف، وبعض إلى علم النحو،  
وبعض إلى علم متن اللغة، وأنا في هذا البحث، أحاول أن أضع

الضابطة التي أتمكن من خلالها من الحكم على مشتق من المشتقات بأنه اسم فاعل أو غيره، وذلك من خلال جوهر اللفظ، الذي هو صوت، أو كيفية الصوت، ونريد أن نحدد في ضوء هذه الضابطة هوية اللفظ، الذي يطرق السمع من المتكلم بعد وضعه في تركيب معين، لنستوي بذلك مع ذلك العربي القح، الذي لم يرزق الخوض في علم اسمه النحو، أو علم اسمه الصرف، أو علم اسمه متن اللغة، بل كان بفطرته وسليقته يفهم المعنى، ويتحدد أن ذلك اللفظ الذي أدى ذلك المعنى هو اسم الفاعل .

وقد يتحد اللفظ بحسب جوهره، فيشكل الأمر، فنأتي حينئذ إلى معنى التجدد والحدوث، الذي يفهم من خلال التأمل في مفردات المركب مفرداً مفرداً حتى نصل بذلك إلى تحديد هوية ذلك اللفظ بأنه اسم فاعل .

ولأجل استبيان هذا المعنى جلياً، فيما إذا اتحد جوهر اللفظ في بعض المشتقات، جعلت ذلك في مسائل، وهي أشبه بالتطبيقات على المشتقات، ولكن المقصود منها إبراز الضابطة التي وصلت إليها في هذا الفصل، والتي ترتبط بجوهر اللفظ، وما يؤديه من وظيفة في المركب، وأن وظيفته في المركب، إنما تعرف بعد معرفة معاني مفردات المركب واحداً بعد واحد .